



|                                                                      |
|----------------------------------------------------------------------|
| لجنة الأمن الغذائي العالمي                                           |
| الدورة السابعة والثلاثون                                             |
| روما، 17 – 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2011                               |
| بيان السيدة J. SHEERAN،<br>المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي |

1- أشكركم على الدور القيادي الاستثنائي الذي اضطلعتم به في العملية الإصلاحية خلال السنتين الماضيتين، لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وجعلها تتخذ طابعاً متميزاً وجديداً، فالعالم بحاجة إلينا. ومع أنّ اللجنة تبلغ من العمر سبعةً وثلاثين سنة، فلا بدّ لنا من أن نبحث عن سبل جديدة وأن نطرح أفكاراً جديدة، وأودّ، بوجه خاص، أن أشكركم، سيد **Jacques Diouf**، على استضافتكم الكريمة للأمانة المشتركة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وأوجه شكري إلى فريقكم كذلك للدور القيادي الذي يؤديه وحضره الدكتور **Swaminathan**. إنه ليشرفني أن أكون معكم اليوم. هنا فقلما وجد العالم شخصاً أكثر تفكيراً في مسألة الأمن الغذائي العالمي وأكبر قلباً تجاه الجوعى في العالم منكم ومن الرئيس **Nwanz**، الذي له دوماً خالص التقدير.

2- لقد شهد عام 2008 اضطرابات خطيرة في نظام الغذاء العالمي. وكانت تلك هي الصرخة التي أيقظتنا، وإنذاراً مبكراً بالنسبة إلينا، ومن الأهمية بمكان أن نتيقظ لهذه الاضطرابات التي ظهرت أمامنا. لقد ناقشنا الكثير من حالات الاضطراب هذه، ولكنني سأسلط مجدداً الضوء على بعضها، وأذكر أنّ إحدى الحالات تعلّقت بالإمدادات. فقد تبين أنّ هناك ما يكفي من السرعات الحرارية لكي يكون لكل شخص ما يعادل 2700 كيلو سعر حراري. لكننا لم نكن نعرف أين عسانا نجد المواد الغذائية، أو كيف يمكننا الحصول عليها وقد عجزت بلدان كاملة عن تقديم طلب لشراء الأغذية.

3- ثانياً، عرفنا أنّه في بلدان كثيرة، لا يملك 80 في المائة من السكان خطة بديلة فلا وجود لنظام شبكة أمان لدى معظم سكان العالم عندما تعصف المشاكل بالأنظمة الغذائية، وقد شهدنا النتائج المتأتية عن ذلك.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماع لجنة الأمن الغذائي متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org/cfs](http://www.fao.org/cfs). وستوزع على المندوبين نسخة إلكترونية من جميع الوثائق عند التسجيل.

4- ثالثاً، رأينا مجدداً كم من المخاطر تُلقى على كاهل صغار المزارعين فكل المخاطر انعكست على هذا القطاع وخسر أشخاص من مختلف أنحاء العالم نصف حصصهم الغذائية بين ليلة وضحاها. وقد كانت المخاطر التي تعرض لها الجائعون وصغار المزارعين كانت صعبة وقد علمنا أيضاً أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الأسعار المرتفعة بل في تقلبات الأسعار. فالمزارع عندما يزرع لا يعرف السعر الذي سيحصل عليه وما إذا كان قادراً على سداد سعر هذه المدخلات.

5- كما رأينا سرعة المعلومات التي تسبب حالات اضطراب في مختلف أنحاء العالم. فبالنظر إلى لتغيرات التي نشهدها تبين لنا مدى تأثير سرعة المعلومات على القطاع الغذائي. أتذكر أنه في عام 2008 طفت العالم محاولة أن أفهم تأثير أسعار الأغذية المتأثرة بالعملة على المستوى المحلي، والتي كانت تتجاسس في ما بينها بين ليلة وضحاها، حتى في أسواق الأغذية المحصورة جغرافياً. ففي إثيوبيا مثلاً، ذهبت إلى سوق الحبوب، وتجولت فيه وتحدثت مع التجار. وحيث كنت لم يكن هناك كهرباء، وكان الغذاء يُنقل على ظهور الدواب وذهبت إلى أحد المحال وسألت التاجر "كيف حددت سعر "التيف" وغيرها من الحبوب هذا الصباح؟" فقد كانت تعكس بشكل كبير الأسعار العالمية. وقال إن العملية بسيطة جداً. أستيقظ كل صباح وأفتح الإنترنت، أذهب إلى صفحة **Chicago Board of Trade**، وأحدد الأسعار. ونظراً إلى أننا في بلد فقير، أحسم 10 في المائة من السعر. وأظن أن ما شهدناه كان انعكاساً لظاهرة عولمة الأسواق على المستوى الكلي في قرى منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

6- وها نحن مجتمعون هنا في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي بمثابة غرفة التحكم العالمية في الأمن الغذائي العالمي. ولا يوجد من يمكن اللجوء إليه غير المتواجدين في هذه القاعة وخبرائنا الذين يستعين بهم العالم للاسترشاد حول كيفية الاستجابة للإنذارات التي يطلقها النظام. ونحن في غرفة التحكم، لا بد لنا من أن نحسن من طريقة تفكيرنا بشأن الأمن الغذائي العالمي. وأود أن أشير إلى بعض الأفكار.

7- إذا استعنا بعالم التكنولوجيا، لوجدنا مفهوماً ينص على أنه بهدف تثبيت المركز لا بد من أن تستمر أنظمة المعلومات بالتدفق وألا تتوقف أنظمة البريد الإلكتروني، لا بد من أن تستثمر 5 في المائة في المراحل الأولية و5 في المائة في المراحل الأخيرة. وتشمل نسبة 5 في المائة في المراحل الأولية النظر في كيفية إنشاء مطبات لتخفيف السرعة وأنظمة حماية لتفادي توقف النظام كلياً على المستوى العالمي. بل يضمن البرنامج أن يكون لأي توقف في النظام تأثير محدود النطاق تمكن إدارته والتعامل معه.

8- وفي حال عكسنا هذه المراحل الأولية على القطاع الغذائي، فأظن أننا نتكلم عن أشياء مثل أنظمة الإنذار المبكر، وشبكات الأمان، والشراء المحلي من صغار المزارعين، والاحتياطيات الغذائية في الحالات الإنسانية، ومجموعة من الأمور التي تؤدي دور المطبات أو تمتص الصدمات في النظام. وليست هذه العناصر جسوراً مؤقتة نحو عالم من الأمن الغذائي الكامل لكنها عناصر ضرورية وستبقى دائماً ضرورية لامتصاص الصدمات المحتملة في النظام. أما المراحل المتقدمة، فهذا ما يعرف في التكنولوجيا بالتدخل اليدوي. فعندما تفشل كل المحاولات يجب أن نكون قادرين على التحكم بمختلف الأجزاء ونعيد سير العمل، وفي القطاع الغذائي، لا نملك خياراً آخر سوى إعادة الأمور إلى نصابها. وأعتبر أن هذه العناصر تشمل الأنظمة في حالات الطوارئ وبالتالي عندما تتوقف الأنظمة، وهي ستتوقف، لا بد من المضي قدماً ولا بد من إيجاد نظام فعال لدعم الأساس.

9- وهكذا نتوصل إلى الأساس، أي نسبة 90 في المائة حيث تتلاقى الاستثمارات من القطاع الخاص مع خبرات المنظمة وعناصر أخرى لإنتاج الغذاء وضمان توافر الإمدادات، وهو أمر بالغ الأهمية. ولكنني لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النسبتين المذكورتين بمثابة مقبضين لا بدّ من الأخذ بهما إلى جانب مختلف مسائل إنتاج الغذاء، التي أترك للآخرين التطرق إليها، لكنّ هذين المقبضين اللذين يثبتان الأساس ليسا بأفضل حال وأظنّ أنه علينا أن نضمن توافر الإمكانيات للعالم لتتمكن البلدان من التعامل مع تقلّب الأسعار والإمدادات. وبالتالي أحثّ الجميع، بمن فيهم أنا، على النظر إلى ما نعرفه.

10- ولقد رأينا بلداناً تثبت نظامها مع أنها ليست منتجة للغذاء. وليس لدي خوف من أن سنغافوره ستعاني من المجاعة، ولحسن الحظ لا يقلقني الجوع في الصين والهند، فهذه بلدان لديها نظم تكيف وأظنّ أنّ ما تعلّمته هذه البلدان هو إذ لم تكن هزيمة الجوع ممكنة، فإنه يمكن التحكم فيه ولا بدّ من أن تتوافر المقابض للتحكم به كما ينبغي استكمال العملية، كما تعلّمنا، في عام 2008، بنظام عالمي يملك القدرة على الردّ.

11- وبالتالي، أكتفي بالقول إنني دخلت هذه القاعة هذا الصباح متسائلة: "هل نحن مستعدون للمناقشات الجديّة لضمان عدم تكرار ما جرى في عام 2008 مرة أخرى؟ لقد حققنا تحسناً، فقد بنينا أنظمة، وتغيّرت المعطيات، ونعرف أنّ هذه المعطيات يمكن أن تتحقق على نطاق واسع، فقد رأينا البرازيل تحقّق ذلك.. ورأينا بلداناً أخرى تحقّق ذلك أيضاً. لكننا نعرف كذلك أنّ هذا يتعدّى الاستثمار دون عائد. فثمة ضرورة اقتصادية مرتبطة بالاستثمار في نظم الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي وهي ملحة جداً. فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها برنامج الأغذية العالمي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية أنّ متوسط تكلفة سوء التغذية والجوع يبلغ 6 في المائة من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي كل سنة حيث معدلات الجوع وسوء التغذية مرتفعة. وهذه هي تكلفة الموارد البشرية التي فقدت جراء الأضرار التي لحقت بالأفراد والناس وصحتهم وفقدانهم قدرتهم على المساهمة في المجتمع القائم كلياً على هذه التداعيات. وبالتالي إذا نظرنا إلى البلدان الستة والثلاثين الأكثر تأثراً، والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعتمد على الواردات، وأقل البلدان نمواً، فإنّ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في 260 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك يقول البنك الدولي إنّه باستثمار 10 مليارات دولار أمريكي في التغذية، سينخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمعدل 30 مليون طفل، وينخفض انتشار حالات سوء التغذية الحادة إلى النصف. يمكننا أن نتحكم بسوء التغذية في هذه البلدان، وعبر استثمارات إضافية يمكننا أن نحدّ من انتشار الجوع لا بل أن نتحكم بالجوع في العالم. كما ندرك أنّ الغذاء ليس عملاً خبيراً دائماً، فنحن نعرف أنّ إنشاء نظام غذائي بدءاً بالبحث فالاستثمار في الحبوب والتكنولوجيات، والحصاد والتخزين والإنتاج والتسليم مراحل تنشئ الوظائف والفرص صعوداً وهبوطاً عبر سلسلة القيمة.

12- أودّ أن أشيد بمجموعة العشرين، وبكل البلدان الموجودة وفرنسا بوجه خاص، وبخطة العمل للأمن الغذائي، حيث أعتقد أنها تشمل النظام والعناصر التي ينبغي تعديلها لبناء قاعدة أقوى لنظم الأمن الغذائي، بما في ذلك النظر في إعفاء الإمدادات الغذائية الإنسانية من أنواع الحظر على الصادرات، ومناقشة الاحتياطات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية التي ينبغي أن تملكها المناطق والبلدان، ودعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وبشكل أساسي، اعتماد نظام معلومات الأسواق الزراعية لنعرف أين تكون المواد الغذائية. كما تدعو المجموعة إلى توسيع نطاق شبكات الأمان الغذائي والتغذية، التي نعرف أنه يمكن توسيعها وبأسعار معقولة.

13- ولذلك أود أن أشكركم، السيد الرئيس **de Luna**، وأشكر الجميع. ينتظرنا عمل كثير، ولدينا جدول أعمال حافل ولا بد أن نغاد هذا الاجتماع بأفكار أكثر وضوحاً وتوجيهات محددة، ومشورة نسيديها لقادة العالم لأن لا تغيير في نهاية المطاف قبل أن يقول زعيم لن أسمح بهذا وأنا في السلطة، لن أسمح بأن يموت طفل من الجوع، وعندها يمكن لكل هذه الأنظمة أن تدعم هذه القيادة.